

قانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠٠٦

تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠

إنشاء الهيئة القومية لسكك حديد مصر

خالد بن العباس

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(النحو الأول)

تضييق فقرة ثانية إلى نص المادة (٤) من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠

بيانها ، الهيئة القومية لسكك حديد مصر ، نصها الآتي :

**مادد (٤) مقررة ثانية:**

\* استثناء من حكم المادة (٤) من هذا القانون ، يجوز منع التزامات المرافق العامة للمستهلكين أشخاصاً طبيعيين أو أشخاصاً اعتبارية لإنشاء خطوط وشبكات السكك الحديدية الجديدة وتشغيلها دون التقيد بأحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات المرافق العامة ، والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨ في شأن منع الامتيازات المتعلقة باستثمار موارد الشروة الطبيعية والمرافق العامة وتعديل شروط الامتياز ، وذلك طبقاً للقواعد والإجراءات الآتية :

(أ) أن يتم اختيار الملزم في إطار من المنافسة والعلانية.

(ب) ألا تزيد مدة الالتزام على سبع وسبعين سنة .

(ج) تحديد وسائل الإشراف والمتابعة الفنية والمالية التي تكفل حسن سير المرفق بانتظام واطراد .

ويتعين على الملتم المحافظة على المخطوط وال شبكات محل الالتزام وجعلها صالحة للاستخدام طوال فترة الالتزام ، على أن تؤول جميعها إلى الدولة في نهاية مدة الالتزام دون مقابل وبحالة جيدة صالحة للاستعمال .

ويصدر بمنع الالتزام وتحديد شروطه وأحكامه أو تعديلهما وحصة الحكومة وأسس تغيير مقابل الخدمة في حدود القواعد والإجراءات السابقة ، قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير النقل .

ولا يجوز للسلطان أن ينزل عن الالتزام لغيره دون إذن من مجلس الوزراء .  
وتسرى هذه الأحكام عند إنشاء وتشغيل خطوط وشبكات السكك الحديد وفقاً لنص الفقرة الأولى من هذه المادة " .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يضم هذا القانون بعاثم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر ببرئاسة الجمهورية في ٢٠ جمادى الآخرة سنة ١٤٢٧ هـ

(الموافق ١٥ يوليه سنة ٢٠٠٦ م )

حسني مبارك